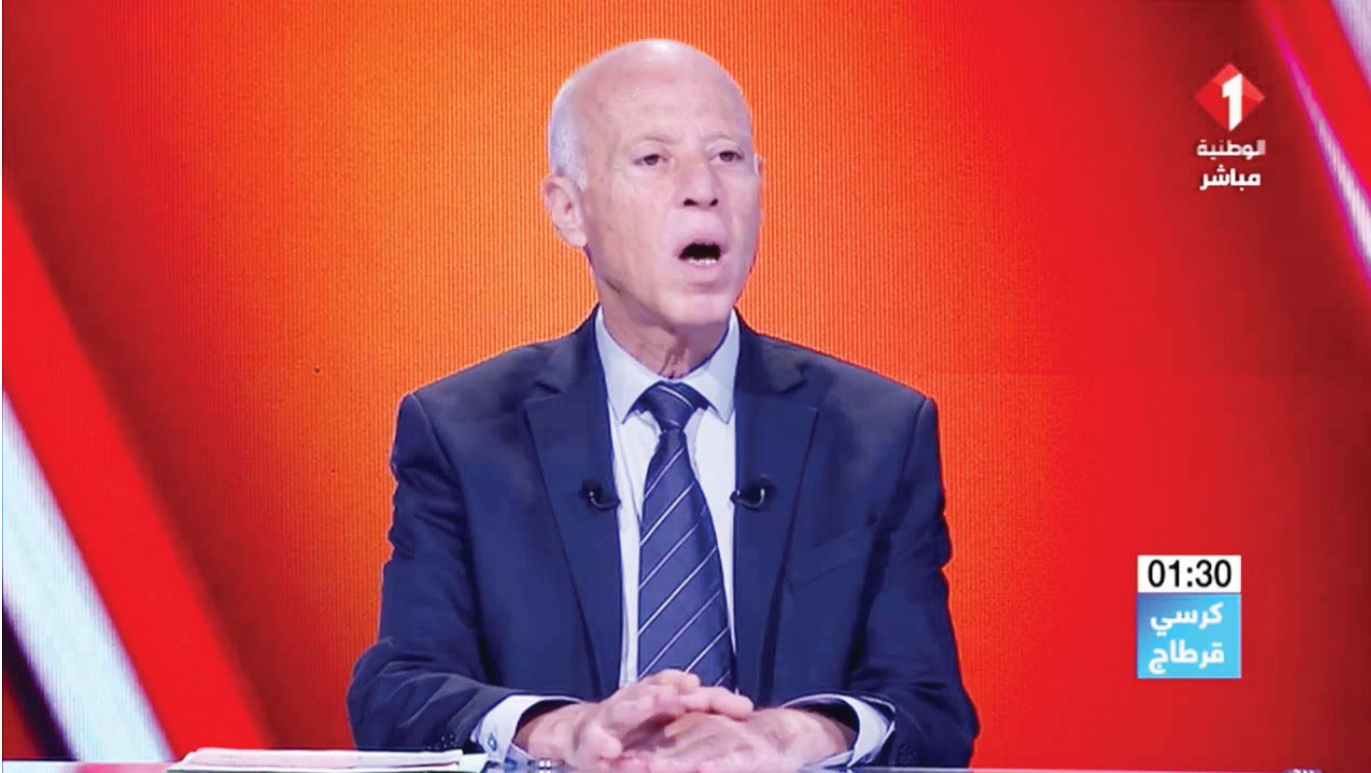


الحملات الانتخابية في الإعلام تكشف فشل قاعدة المساواة في الوقت

الالتزام الصارم بالوقت يكبل الصحفي ويخلق فجوة بين الناخب والمرشح في الانتخابات التونسية



مسابقة مع الوقت

كشفت ظهور المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية قيس سعيد في حوار مع التلفزيون التونسي مساء 26 سبتمبر عن جملة التناقضات التي يكرسها مبدأ المساواة في الوقت بين المرشحين، حيث يُصعب على المرشح تقديم رؤيته لإدارة البلاد في الخمس سنوات القادمة، ويضع قيوداً على دور الصحفي المناط به مهمة التفاعل مع أجوبة محاوره، وهو ما يدعو إلى إجراء تعديلات على إدارة الحملة الانتخابية في تونس.

المرشحون في مختلف مناطق البلاد ويشاهدنا الناس دون أن تكون إحداها حكراً على أحد ولا أحد يشاهد قناة ويضرب عن البقية. والسبب نفسه دفع الأميركيين إلى التخلي منذ نحو ثلاثة عقود عن "قاعدة المساواة في الوقت". ولا يختلف الناخبون اليوم عن بعضهم البعض كثيراً في الاطلاع على الأخبار. لقد فهم الجميع في تونس أن الحملة الانتخابية الرئاسية جرت على الشبكات قبل أن تجري في وسائل الإعلام التقليدية. وتظهر الإحصاءات أن نحو 60 بالمئة من الأميركيين يأخذون الأخبار على الشبكات، وأن 75 بالمئة من الشباب الفرنسيين دون الخمسة وعشرين عاماً يفعلون كذلك.

ومن الظروف التي جعلت الديمقراطية تلجأ سابقاً إلى المساواة في الوقت بين المرشحين الاعتقاد السائد بأن تأخير الإذاعة تم التلفزيون تأثير مباشر وأنى بل أكثر أنه يكون على قدر الوقت الذي يتعرض فيه الناخبون إلى رسائل المرشحين، إذ يكون في تقديرهم أن حديث خمس دقائق مثلاً أشد تأثيراً من آخر مدته دقيقتان.

هناك اليوم إجماع عن إفلاس تلك النظرية أثبتته نظريات كثيرة منذ أربعمئات القرن الماضي ثم دعمته أخرى مثل نظرية التلقي في العقود الثلاثة الماضية. إن تأثير وسائل الإعلام معقد وهو متصل، قبل المنتج والناشر، بالمتلقي الذي يفهم كما يريد حسب خلفيته وثقافته ومعتقداته وميوله. لقد قال إمبرتو إيكو في بداية الستينات إن "القارئ في القصة"، وقبله الجاحظ بأحد عشر قرناً "والكتاب لا ينطق إلا بما تهوى".

ولى زمن التلفزيون الواحد ظهرت تلفزيونات أخرى عمومية وخاصة مما يفقد تلك الرغبة الجامحة في المساواة بين المرشحين جدواها بل منطلقاً أصلاً

إن في التمسك بالمساواة في الوقت تعطيلاً لعمل الصحفيين الذين يجبرون أحياناً كثيرة على قطع الكلام عن المرشح عندما ينقض مقياس الوقت، وهو يهيم بقول أمر مهم. ويترتب على ذلك إهدار مغان وتبديد محطات كان سينطق بها المرشح، وفيه تعطيل لفهم المتلقيين إذا كان قول المرشح يقتضي سؤالاً آخر يسأله الصحفي للتوضيح.

وفيها إنكار لمسؤولية الصحفي في أداء عمله وللأخلاقيات في تنظيم مهنة الصحافة، وبسبب ذلك تركتها الديمقراطية تحت ضغط الصحفيين. وقد تركته فرنسا في الانتخابات التشريعية وأبقت عليه في الرئاسية لانتساع المجال أمام عدد قليل من المرشحين.

تركزت المساواة في بلدان كثيرة أصبحت تعمل بالعدل منها بلجيكا وبريطانيا وأخرى بالفوضى المنظمة مثل الولايات المتحدة الأميركية. ويبدو أن النظام الأمثل هو النظام البلجيكي الذي يوازن بين القانون وأخلاقيات الصحافة.

وهو تمسح برفض أن تكون سطوة القانون وحدها هي التي تنظم

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

تونس - لم يفت عدد من التونسيين مساء 26 سبتمبر، وهم يشاهدون في التلفزيون التونسي حوار المرشح للرئاسة قيس سعيد، حرص الصحفي على الالتزام الصارم بالدقيقتين المحددتين للجواب حتى إن لم يكمل المرشح حديثه أو لم يجب عن السؤال. وإن اجتهد الصحفي في الالتزام بالوقت المحدد فإن المنظومة التي وضعت قيوداً لتدخل المرشحين بقيت حبيسة تصور بال تركه حتى الذين جاؤوا به، فضلاً عن حاكومهم فيه.

وكان واضحاً من خلال ما راجع من تعليقات أن الدقيقتين لكل سؤال لم تكونا كافيتين ليجيب المرشح عما يسأل عنه. وإذا كان لقيس سعيد فرص كثيرة من دقيقتين في حوار واحد، فماداً عن المرشحين للتشريعية الذين سيحكمون البلاد فعلاً ولم يُعط الواحد منهم أكثر من ربع ساعة في الإذاعة والتلفزيون ليفسر للناس كيف سيحكمهم.

حان الوقت لمراجعة إدارة الحملة الانتخابية التشريعية خاصة بإعادة النظر في توزيع التدخلات القائم على المساواة في الوقت بين المرشحين، لأن الهدف ليس إرضاء المرشحين والأحزاب بل الحرص على أن يفهم الناخب قبل الاقتراع وإن لم يرض السياسيون وأحزابهم.

لقد راجعت الديمقراطية العريقة الأنظمة التي تسير عليها الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام في اتجاه استخدام النصوص إطاراً عاماً مع تحميل الصحفيين مسؤولياتهم المهنية والأخلاقية في تصور برامجهم الإعلامية وتنفيذها. وجاءت المراجعة لأسباب منطقية بعد تكبير الصحفيين والمرشحين بضوابط الوقت في زمن التلفزيون الواحد وزمن الاعتقاد في تأثيره في الناس تأثيراً مباشراً وزمن القانون قبل المسؤولية والأخلاقيات.

لقد وضع الأميركيون سنة 1948 قانوناً يسمى "قاعدة المساواة في الوقت"، تم تبنيها الفرنسيون عام 1965 لما أصدر الجنرال شارل ديغول أمراً يقضي بالشيء ذاته في الانتخابات الرئاسية التي جرت ذلك العام، بناء على وجود قناة تلفزيونية واحدة في فرنسا آنذاك. وكان الأمر مقبولاً بل تطلبه المعارضة التي كانت تهتم السلطة بالتضييق عليها في الظهور في التلفزيون.

ولم يكن الأمر بديهياً عندما نقرأ تصريح وزير إعلام ديغول بقول في تلك السنة "ليس من المنطقي أن نتحدث المعارضة في وسائل الإعلام بالقر الذي نتحدث به الحكومة، فللحكومة ما تقول لأنها مكلفة بصرف شؤون البلاد".

كان ديغول يسعى وقتها إلى التقليل من حدة النقد والتحصير لفوزته المتوقع في الانتخابات الرئاسية.

لقد ولى زمن التلفزيون الواحد خادم السلطة، وظهرت تلفزيونات أخرى عمومية وخاصة مما يفقد تلك الرغبة

الجامحة في المساواة بين المرشحين جدواها بل منطلقاً أصلاً. ويتصور المتمسكون بتمسك "المساواة المقدسة" أن

المشاهدين متعلقون بتلفزيون واحد ذاك الذي يبث تلك

المدخلة الانتخابية ذات التسعين ثانية فيخافون عليهم منه.

في تونس اليوم عشرات الإذاعات والتلفزيونات يتحدث فيها

توقعات بانتقال رياح التغيير في الانتخابات الرئاسية إلى التشريعية

الأحزاب التقليدية في تونس تواجه خطر البقاء على هامش

تونس - تلقي نتائج الانتخابات الرئاسية في تونس، والتي أسفرت عن وصول المستقل قيس سعيد ورئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، إلى جولة ثانية، نظراً لغيابها عن الانتخابات التشريعية. وكما أفرزت الانتخابات الرئاسية مشهداً جديداً، يتوقع أن تهب رياح التغيير على البرلمان أيضاً.

وتستعد تونس لانتخاب نواب البرلمان الأحد السادس من أكتوبر، في ثاني انتخابات تشريعية منذ صدور الدستور الجديد عام 2014. مقارنة بأجواء الانتخابات الرئاسية، تبدو أجواء الانتخابات التشريعية باهتة، وتغلب عليها الأحاديث عن الرئيس القادم (السيستام)، أما نبيل القروي، الذي نجح في المجال الأكاديمي الذي لا خبرة له بعالم السياسة ودواليبه، وكل ما يملكه هو أنه وجه من خارج المنظومة (السيستام)، وضع اقتصادي واجتماعي صعب في الديمقراطية الناشئة، وفي ظل إصلاحات تتركها المؤسسات المالية الدولية المقرضة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

ويحسب مراقبين، فإن الانتخابات التشريعية لن تشهد عما رافق الانتخابات الرئاسية من تحول كبير ومفاجئ في نوايا التصويت للناخبين الغاضبين، وتشير استطلاعات الرأي إلى صعود

الذين كلفوا بصياغة الدستور الجديد للبلاد. وأفرزت تلك الانتخابات فوزاً كبيراً للإسلاميين الممثلين بحزب حركة النهضة.

وستكون الانتخابات التشريعية لعام 2019 الثانية بعد الانتخابات الأولى لعام 2014، والتي أفرزت فوز حزب حركة نداء تونس بالأغلبية ليقود بعد ذلك حكومة ائتلافية مع الإسلاميين سرعان ما تصدعت بعد عامين من الحكم.

ويبلغ عدد القوائم المشاركة في الانتخابات 1503؛ من بينها 673 قائمة حزبية و312 قائمة ائتلافية و518 قائمة مستقلة. تتوزع هذه القوائم على 33 دائرة انتخابية؛ من بينها 27 دائرة داخل تونس، وأخرى في الخارج لانتخاب ممثلين في البرلمان عن الجاليات التونسية، من أصل 217 نائباً.

ويقترح أن ترسخ انتخابات هذا العام مسار الانتقال السياسي الذي بدأ في 2011، ولكنها تتزامن مع وضع اقتصادي واجتماعي صعب في الديمقراطية الناشئة، وفي ظل إصلاحات تتركها المؤسسات المالية الدولية المقرضة، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

وكانت تونس أجرت أول انتخابات ديمقراطية إبان ثورة 2011، في أكتوبر من العام نفسه لانتخابات نواب المجلس الوطني التأسيسي،

وقبلت المجلس من المؤسسات الإعلامية إعداد شبكة برامج مفصلة للحملة الانتخابية تنتشرها على مواقعها وتمده بنسخة منها. إن في تلك الممارسة احتراماً لعمل الصحفيين ومسؤوليتهم ومسؤولية المؤسسات الإعلامية. ويذكر الرأي الصادر في يناير 2018، أن المجلس لم يتلق أي شكوى من أي مرشح باي مؤسسة إعلامية في انتخابات 2014.

ولا يتصل الأمر باحترام المهنة والأخلاقيات فقط بل باحترام المتلقيين عموماً والناخبين خصوصاً. فما الفائدة من حملة تشريعية يُعطى فيها رئيس قائمة دقات معدودة في الإذاعة ليحدث الناس عن برنامج خمس سنوات من الحكم في نظام يخفقه البرلمان بأيدي الأحزاب؛ وما الفائدة من أسئلة معدة سلفاً يلقيها الصحفي على المرشح تشارك المجال له رجاء على ضيقه ليقول ما يشاء؟

إن إدارة حملة انتخابية تشريعية، في الإذاعة والتلفزيون، بفسح المجال للمرشح يقول ما يشاء لا تفرق بين مرشح مقدم على أول انتخابات في حياته وآخر مارس السلطة التشريعية مدة دورتين حملة لا عدل فيها ولا مساواة. ففي سياق الغضب الذي يملكه الناخب التونسي اليوم كان من الأفضل والأجدى التركيز على المرشحين، الذين وعدوا التونسيين بالجنة ولم يذيقوهم إلا العلقم.

الحملة الانتخابية فرصة لعرض برامج المرشحين الجدد، ولكنها ليست سوقاً لإعادة تسويق عود لم يلتزم بها أصحابها. أهم ما في الحملة في الوضع التونسي هي ساعة

من وعد ولم ينجح. تلك مسألة لا تدرك بدقيقتين يجتر فيها المرشحون نص سؤال فضفاض. هي مسائل لا يقدر عليها مقياس الوقت في الاستوديو الذي يحصي مصائب العباد بعد الثواني.



حزب قلب تونس على قائمة القوى السياسية الجديدة

الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام. لقد ترك المشرع البلجيكي الحرية كاملة للمجلس الأعلى السمعي البصري لتنظيم الإعلام زمن الانتخابات، كما هو معمول به في تونس، غير أن المجلس البلجيكي لم يضبط نصوصاً صارمة تكبل الإذاعات والتلفزيونات ببرامج محددة ولا بمدد محددة ولم يتدخل في وضع الأسئلة ولا في قرعة ولا شيء من ذلك.

ينشر المجلس المكلف بالتعديل قبل كل انتخابات "رأياً" يذكر فيه بالقانون. وقد جاء في الرأي الأخير بتاريخ 31 يناير 2018 "تخضع البرامج الإعلامية في الحملة الانتخابية لواجب الحياد، وينبغي أن تكون متوازنة وممثلة للاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية والسياسية المختلفة"، والشيء ذاته في شأن الحوارات إذ يفرض المجلس "السهر على صيغتها المتوازنة والمثلية" لاختلاف الاتجاهات.

ويطلب المجلس من المؤسسات الإعلامية إعداد شبكة برامج مفصلة للحملة الانتخابية تنتشرها على مواقعها وتمده بنسخة منها. إن في تلك الممارسة احتراماً لعمل الصحفيين ومسؤوليتهم ومسؤولية المؤسسات الإعلامية. ويذكر الرأي الصادر في يناير 2018، أن المجلس لم يتلق أي شكوى من أي مرشح باي مؤسسة إعلامية في انتخابات 2014.

ولا يتصل الأمر باحترام المهنة والأخلاقيات فقط بل باحترام المتلقيين عموماً والناخبين خصوصاً. فما الفائدة من حملة تشريعية يُعطى فيها رئيس قائمة دقات معدودة في الإذاعة ليحدث الناس عن برنامج خمس سنوات من الحكم في نظام يخفقه البرلمان بأيدي الأحزاب؛ وما الفائدة من أسئلة معدة سلفاً يلقيها الصحفي على المرشح تشارك المجال له رجاء على ضيقه ليقول ما يشاء؟

إن إدارة حملة انتخابية تشريعية، في الإذاعة والتلفزيون، بفسح المجال للمرشح يقول ما يشاء لا تفرق بين مرشح مقدم على أول انتخابات في حياته وآخر مارس السلطة التشريعية مدة دورتين حملة لا عدل فيها ولا مساواة. ففي سياق الغضب الذي يملكه الناخب التونسي اليوم كان من الأفضل والأجدى التركيز على المرشحين، الذين وعدوا التونسيين بالجنة ولم يذيقوهم إلا العلقم.

الحملة الانتخابية فرصة لعرض برامج المرشحين الجدد، ولكنها ليست سوقاً لإعادة تسويق عود لم يلتزم بها أصحابها. أهم ما في الحملة في الوضع التونسي هي ساعة

من وعد ولم ينجح. تلك مسألة لا تدرك بدقيقتين يجتر فيها المرشحون نص سؤال فضفاض. هي مسائل لا يقدر عليها مقياس الوقت في الاستوديو الذي يحصي مصائب العباد بعد الثواني.

وهو تمسح برفض أن تكون سطوة القانون وحدها هي التي تنظم

المشاهدين متعلقون بتلفزيون واحد ذاك الذي يبث تلك

المدخلة الانتخابية ذات التسعين ثانية فيخافون عليهم منه.

في تونس اليوم عشرات الإذاعات والتلفزيونات يتحدث فيها